

^{٣٤} المشقة والخرج اليه يعتبر الامر اذا اصاب السبع الضرورات تبيح
^{٣٥} في موضع لا يضر في
^{٣٦} لو دفعه الى غيره
^{٣٧} يجوز العز الى غيره
^{٣٨} لا يجوز دفعه الى غيره
^{٣٩} ما لا يضره ولا يضره
^{٤٠} ما لا يضره ولا يضره
^{٤١} ما لا يضره ولا يضره
^{٤٢} ما لا يضره ولا يضره
^{٤٣} ما لا يضره ولا يضره
^{٤٤} ما لا يضره ولا يضره
^{٤٥} ما لا يضره ولا يضره
^{٤٦} ما لا يضره ولا يضره
^{٤٧} ما لا يضره ولا يضره
^{٤٨} ما لا يضره ولا يضره
^{٤٩} ما لا يضره ولا يضره
^{٥٠} ما لا يضره ولا يضره
^{٥١} ما لا يضره ولا يضره
^{٥٢} ما لا يضره ولا يضره
^{٥٣} ما لا يضره ولا يضره
^{٥٤} ما لا يضره ولا يضره
^{٥٥} ما لا يضره ولا يضره
^{٥٦} ما لا يضره ولا يضره
^{٥٧} ما لا يضره ولا يضره
^{٥٨} ما لا يضره ولا يضره
^{٥٩} ما لا يضره ولا يضره
^{٦٠} ما لا يضره ولا يضره
^{٦١} ما لا يضره ولا يضره
^{٦٢} ما لا يضره ولا يضره
^{٦٣} ما لا يضره ولا يضره
^{٦٤} ما لا يضره ولا يضره
^{٦٥} ما لا يضره ولا يضره
^{٦٦} ما لا يضره ولا يضره
^{٦٧} ما لا يضره ولا يضره
^{٦٨} ما لا يضره ولا يضره
^{٦٩} ما لا يضره ولا يضره
^{٧٠} ما لا يضره ولا يضره
^{٧١} ما لا يضره ولا يضره
^{٧٢} ما لا يضره ولا يضره
^{٧٣} ما لا يضره ولا يضره
^{٧٤} ما لا يضره ولا يضره
^{٧٥} ما لا يضره ولا يضره
^{٧٦} ما لا يضره ولا يضره
^{٧٧} ما لا يضره ولا يضره
^{٧٨} ما لا يضره ولا يضره
^{٧٩} ما لا يضره ولا يضره
^{٨٠} ما لا يضره ولا يضره
^{٨١} ما لا يضره ولا يضره
^{٨٢} ما لا يضره ولا يضره
^{٨٣} ما لا يضره ولا يضره
^{٨٤} ما لا يضره ولا يضره
^{٨٥} ما لا يضره ولا يضره
^{٨٦} ما لا يضره ولا يضره
^{٨٧} ما لا يضره ولا يضره
^{٨٨} ما لا يضره ولا يضره
^{٨٩} ما لا يضره ولا يضره
^{٩٠} ما لا يضره ولا يضره
^{٩١} ما لا يضره ولا يضره
^{٩٢} ما لا يضره ولا يضره
^{٩٣} ما لا يضره ولا يضره
^{٩٤} ما لا يضره ولا يضره
^{٩٥} ما لا يضره ولا يضره
^{٩٦} ما لا يضره ولا يضره
^{٩٧} ما لا يضره ولا يضره
^{٩٨} ما لا يضره ولا يضره
^{٩٩} ما لا يضره ولا يضره
^{١٠٠} ما لا يضره ولا يضره



وبما ان النكاح وقع الرق فانه يجوز في الاعضاء من غيرها كما ذكره الزيلعي في السبعة
والكفيل بالنفس اذ اصالح المكحول لم يملك لم يبيع ولم يهب وفي بطلانها روايتان
وفي بيع حق المرد في الطريق روايتان وكذا بيع الشرب والمعتق لا الاتباع
العقد الفاسد اذا اقلق به حق عبد لزم وارفع الفساد الا في مسايل اجر
فاسد افاجر المستاجر صحها قللاول نقصها والمشتري من الكره لو باع صحها
فملكه ونقصه والمشتري فاسد اذا اجر فللبايع نقضه وكذا اذا زهج
الغش حرام الا في مستلزمين احدهما في الولو الجيهه اشتري الاسير المسلم من
دار الحرب ودفع الثمن وراهم زهوجا او عروضا فغشوته جازان كان حرا وان
كان الاسير عبدا لم يجز الثانية يجوز اعطاء النجوف والناقض في الطبائيات
للبايع حق جنس المبيع للثمن الحاد الا في مسايل في التنازله لو اشتري العبد
نقصه من مولاه ولو امر عبدا بشتري نفسه من مولاه فاشتري للامر
ولو باعه دارا هو ساكنها اذا اقتنع المشتري المبيع بلا اذن البايع قبل نقضه
الثنى ثم تصرف فللبايع نقض بقصره الا في التدبير والاعتاق والاستيلاء
وله ابطال الكتابة كما في التنازله شر الام لانها الصغيرة لا الاحتياج اليه
غير نافذ عليه الا اذا اشترت من ابه او منه ومن اجني كما في الولو الجيهه
اقالة الاقالة صحيحة الا في السلم لكون المسلم فيه ديناً سقطت الساقط
لا يعود كما ذكره الزيلعي في باب الخالف للمستامن بيع ماله ومكاتبه
دون ام ولده ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا الاية المحتاج كذا في
نفقات التنازله المقبوض على صور الشرا مضمون عند بيان الثمن فعلى
وجه النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح الكثر الخيلة في عدم وجوب
المشتري بل باجبه بالثمن عند استحقاق المبيع ان يقر المشتري انه باعه

مطلوع عقد الفاسد
مطلوع الفوت

مطلوع شرائع الام لانها اضعف
مطلوع الاحتياج اليه

مطلوع

نكاح البنات بحرم الأتراك وطعن الأتراك بحرم البنات

فاين

9

الأحرار

رفع سؤال النكاح على
مسئلة الملققة التي
يعمل الآن عقدها
الشافعي على ولد غير
و قد ظهر بان طلق
ونج الولد المذكور
على يد مالك الزاخرة
على الحق وكما
فرد في الاماكن
شبهه وتخل له كل

ان
لقد ظاهرا ان
الصفحة
والاخر
قاضي
لاجل
والاخر
قاضي
لاجل
والاخر
قاضي
لاجل

في تحليل المطلقة الثلاث قال الامام الاجل حرم الدين وغيره
في حرمة الغليظة الواقعة بسبب التطليقات الثلاث بدخول اصابة الزوج الثاني
اعلم ان من ذهب بحديث المسيب وسعيد بن جبير وان
والاوزاعي رحمه الله تعالى عليهم اجمعين المطلقة الثلاث اذا تزوج بزوج آخر
ثم طلقها قبل الدخول حلت للزوج الاول بحرم النكاح كما يقول تعالى
عز وجل فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره في طلق بغير شرط
الزوج الثاني ولان النكاح عبارة عن جرد العقد فبي وجده العقد كحل للاول
لكونه بشرط حكم القاضي فان القاضي لو قضى بالحل للزوج الاول قبل دخول الثاني
يفتق ان يكون جائزا بالاجماع لكون المسئلة مجتهدا فيها قال الشيخ الامام
السعيد الشريفي حرم الدين الشريفي صاحب جامع الصغير

فردا ما تعلم ويعمل به عندنا فيكون لا يفتق به
صاحب الملة والدين البخاري متفق للمسلمين
سواء استادخ الزوج الاول
انته قال وضعت هذه المسئلة
لاجل العلم والفقهاء والمفسرين
والعمل من المسئلة
لاجل العوام بالحل
غير جائز
نقله

م

م

م